كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام، السيد عبد الرشيد طبي

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

- السيد رئيس المحكمة الدستورية،
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- السيدان الرئيس الأول والنائب العام لدى المحكمة العليا،
- السيدة والسيد رئيسة ومحافظ الدولة لدى مجلس الدولة،
- السيد رئيس محكمة التنازع،
- السيدان رئيس وعميد جامعة الجزائر،
- السيدان رئيسا مجلس المحاسبة ومجلس المنافسة،
- السيد والي ولاية الجزائر،
- السيدات والسادة القضاة والأساتذة الأجلاء،

-السيدات والسادة من أسرة الدفاع والتوثيق والمحضرين القضائيين،

- أسرة الإعلام،
- الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

لقد تشرفت بدعوتكم لحضوري فعاليات افتتاح هذا اليوم الدراسي المشترك، المنظم بين أعلى هيئتين قضائيتين في البلاد وأحد أعرق جامعات هذا الوطن، **جامعة الجزائر**، التي تخرّج منها نوابغ بارزون في مختلف العلوم وشرفوا بلدهم على المستوى الوطني والإقليمي وحتى الدولي.
وما حثني على الحرص على تواجدي في هذا اللقاء العلمي، هو أهمية الموضوع الذي اخترتموه وهو **"دور التشريع والفقه والاجتهاد القضائي في تطوير القانون"**، وكذا الحضور المميز الذي يجمع نخبة من القضاة والأساتذة ومساعدي العدالة، وهو بلا شك سيشكل مناسبة علمية بامتياز، تمتزج فيها الخبرة القضائية بالخبرة الأكاديمية، لتخرج بنتائج إيجابية تصب في خدمة البحث العلمي والعمل القضائي من خلال المداخلات التي ستلقى والمناقشات التي ستتخلل الملتقى.
إن هذا اليوم الدراسي يشكل ثمرة أخرى من ثمار اتفاقية التعاون العلمي بين الجامعة الجزائرية والمحكمة العليا ومجلس الدولة، ويجسد ما كنا نحث عليه قضاتنا من ضرورة الاحتكاك بالأسرة الجامعية والحرص على تعزيز أواصر التعاون معها، ضمانا لتكوينهم المتواصل وتحسين مداركهم العلمية من أجل ضمان قضاء نوعي ومؤهل لمواجهة التحديات التي تفرضها نوعية القضايا المعقدة التي صارت تطرح عليهم.

فلقد دعت وزارة العدل رؤساء الجهات القضائية لإبرام اتفاقيات مع الجامعات، بغرض ضمان التكوين المحلي للقضاة والموظفين في عدة مواضيع لا تنحصر على الجانب القانوني فقط، بل تتعداه إلى جوانب أخرى مهمة في العمل القضائي، كالإعلام الآلي واللغات وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها.

وفي هذا الإطار، تم إبرام **46** اتفاقية تعاون بالنسبة للمجالس القضائية، أنجزت بموجبها **71** عملية تكوينية تخص القضاة و**20** عملية تخص الموظفين خلال السنة الجارية، و**42** اتفاقية بالنسبة للمحاكم الإدارية، أنجزت بموجبها **48** عملية تخص القضاة و**24** تخص الموظفين خلال نفس السنة، حول مواضيع ذات أهمية لقطاعنا.

السيدات والسادة الحضور،

إن سن القوانين في أي دولة أمر أساسي، فهو يهدف إلى حماية الأشخاص من الاعتداء ويحمي حقوقهم وحرياتهم الفردية ويساعد على حل النزاعات التي تقع بينهم.

فالقانون يعد علما هاما ونافعا، فهو يحدد النطاق المشروع لتصرفات الأشخاص وعلاقاتهم مع بعضهم البعض. فإذا كان الإنسان مجبرا على العيش في مجتمع تتشابك فيه المصالح، فإنه لا مناص له من أن يلتزم بأحكامه.

إن تاريخ القانون يرتبط بتطور الحضارة، فقد نشأ وتطور عبر مختلف الأزمنة إلى أن وصل إلى ما وصل إليه في عصرنا الحديث، بحيث صار يغطي مختلف مناحي الحياة بتعقيداتها، ورغم ذلك، فإن تطوره لن يتوقف عند هذا الحد، بل سيستمر كلما برزت الحاجة لذلك.

فتحديث وتحسين القانون تبرره عدة مبررات، أبرزها مواكبة تطور المجتمع سلوكيا بما يخدم أمنه وسلامته، خاصة مع التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع، فضلا عن الإسهام في تحقيق الأهداف الوطنية المتغيرة والتصدي للرهانات الجديدة.

إن السلطة التشريعية هي المخولة صلاحية سن القانون، ويقع عليها واجب تطويره، إلا أن التشريع لا يكفي وحده في هذا التطوير، بل يساهم الفقه والاجتهاد القضائي بقسط كبير في ذلك، وهذا هو ما سيتناوله يومكم الدراسي بالدراسة والتحليل.

سيداتي، سادتي،

تظهر أهمية الاجتهاد القضائي سواء في القضاء العادي أو الإداري، في كونه يعطي للقاعدة القانونية الروح التي أرادها المشرع ويضفي عليها طابعها العملي، فالقاضي بتطبيقه للقانون يساهم في استقرار القاعدة القانونية وبذلك فهو يعمل على تحقيق الأمن القانوني.

كما يتدخل الاجتهاد القضائي قصد سد النقائص التي قد يعرفها التشريع، مفعلا في ذلك السلطة المخولة له وهي سلطة **تفسير القانون**، التي تظهر حتميتها عندما يعتري النص الواجب التطبيق الغموض أو يسكت النص أصلا عن معالجة المسألة المطروحة أو يتناقض مع نصوص أخرى.

إن قرارات المحكمة العليا ومجلس الدولة التي تستمد أصلا من القانون وكذا اجتهادهما القضائي، لن يكون ذا فعالية في تطوير القانون، إذا لم تتحقق لها شروط **النشر الواسع** وجعلها في متناول ممارسي القانون قصد تدعيم دفوعهم أمام الجهات القضائية **من جهة**، وكذا استغلالها

من طرف الأكاديميين في إطار بحوثهم ودراساتهم أو حتى في تدريسهم للطلبة بالنسبة للأساتذة **من جهة أخرى**.

وهنا أؤكد على أهمية التعليق على القرارات ضمن المقاييس التي تلقنها الجامعة خاصة في دراسات ما بعد التدرج، ذلك أنه لا يمكن التعريف بالحلول الجديدة التي كرستها هذه القرارات ولا معرفة حدودها، إذا لم يصاحبها مجهود التحليل والنقد البناء.

إن الاجتهاد القضائي هو إذن منبع للقانون الذي لا ينضب، لذلك غالبا ما يتبع هذا الاجتهاد مجهود المشرع في تقنين القواعد الجديدة، وهو ما يبين **درجة تأثير الاجتهاد القضائي في التشريع**.

السيدات والسادة الحضور،

عادة ما يصاحب مجهود المشرع في استحداث قواعد قانونية جديدة أو تعديلها، الاطلاع على موقف **الفقه**، وكذا الحال بالنسبة للقضاة الذين عادة ما يستأنسون بالآراء الفقهية في المسألة الشائكة التي تعرض عليهم، لذلك يقال أن للفقه تأثير ولو ثانوي عليهما.

وأول ما يطرح على الباحث في الفقه، تحديد مجاله في الوقت الذي غزتنا فيه المحررات الكثيرة على الفضاء الافتراضي من مقالات ورسائل جامعية ومؤلفات قديمة، وبعضها رغم حداثته غير معروف المصدر.

كما تطرح أيضا إشكالية نقص المؤلفات في بعض مجالات القانون لاسيما في مجال المعاملات المستحدثة التي ينظمها القانون المدني والقانون التجاري في ظل التطور الذي تشهده الساحة الوطنية والدولية.

ومن أمثلة ندرة التأليف في المسائل القانونية الشائكة التي يعرفها مجتمعنا، موضوع تكييف النصوص القانونية المتعلقة، بأفعال التسيير مع الواقع الاقتصادي، ففي الوقت الذي نجد في التشريع المقارن بعض الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، فإن الفقه الوطني لا يظهر إلا في بعض المحاولات التي تتسم بالعموم.

إن دور الفقه في تطوير القانون يتوقف على وجوده في زمان ومكان محدد، وكذا على نوعيته التي تستدعي بذل مجهود التحليل والنقد والخروج بتصور يعالج المسألة المطروحة من جذورها.

ومهما بلغت أهمية الاستعانة بالفقه المقارن، إلا أن القاعدة المعيارية الجزائرية لا بد أن تستوحى من واقع المجتمع واحتياجاته وأن تستلهم أصلا مما كتبه الباحثون الجزائريون، دون انغلاق على التجارب الأجنبية.

ولبلوغ هدف تطوير القانون بما يخدم المجتمع، يتعين بذل المزيد من الجهود سواء من طرف الأسرة القضائية أو الجامعية وتشجيع التأليف لاسيما من خلال بعث المجلات القانونية وتعميم نشرها لكونها الكفيلة بحمل الأفكار الجديدة.

لا أشك في أن يومكم الدراسي سيعود بالفائدة على الجميع، وأتمنى أن تستمر هذه المبادرات لتغطي مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن موضوع هذا اللقاء.

مرة أخرى أشكركم على كرم الدعوة، وأتمنى لكم التوفيق في أشغالكم.

شكرا على كرم الإصغاء.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.